

ملخص العدد الثاني من فصلية "سياسات"

صدر العدد الثاني من سياسات (2007) وقد عادت الوفود الفلسطينية من مكة بعد توقيع اتفاقاً هناك برعاية سعودية وبعد أن أقسمت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية من حماس اليمين أمام الرئيس. أفردت سياسات الكثير من مواضيع عددها لمناقشة الحالة الفلسطينية. في جانب الدراسات ركزن سياسات على دراسات تأصيلية للحالة الفلسطينية بحثاً عن إنارة الكثير من الجوانب المتعلقة بالشأن الفلسطيني أبعد وأعمق من التحليل الآني. ومع تنامي دور حركة حماس في السياسة الفلسطينية بعد تشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة وبعد ذلك لحكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة أفردت سياسات دراسة معمقة يقدمها الباحث في جامعة كيمبردج الدكتور خالد الحروب حول تجربة حماس في الحكم بعنوان "حماس في الحكم: جدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية". بداية يرى الحروب بأن الشرعية الفلسطينية مرتبطة عضويًا بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحقوق العليا للشعب الفلسطيني. فمنذ عهد الانتداب البريطاني إلى عهد الانتفاضة الثانية والصراع على التحقق بشروط الشرعية الفلسطينية والتمثيل الفلسطيني من قبل الأحزاب والتيارات الفلسطينية (والرسميات العربية المنافسة أيضاً)، يتقدمه مقدار تضمين مقاومة الاحتلال في قلب تلك الشرعية المدعاة والتمثيل المتنافس عليه. وكان الشعب الفلسطيني يمنح مقادير الشرعية والتمثيل لهذا التيار أو ذاك بحسب درجة الاقتراب من جوهر المقاومة فكراً وممارسة. ومع مرور السنوات تكرست الشرعية الفلسطينية مع تواصل انتزاع الاعترافات الدولية بمنظمة التحرير ومساندة حقوق الشعب الفلسطيني التي تتبناها وتدافع عنها المنظمة.

وفق ذلك لم يكن للإسلاميين الفلسطينيين أي حضور في فضاء التنافس على تلك الشرعية في مرحلة ما قبل الانتفاضة الأولى، أي قبل عام 1987. وكان أن احتاجت حماس إلى عشرين سنة تقريباً كي تراكم تاريخاً نضالياً يؤهلها للتنافس على الشرعية الفلسطينية والانخراط فيها من أوسع أبوابها المقاومة والانتخابية. ويرى الباحث أن تجربة حركة حماس في الحكم، وكما تبديت في السنة الماضية (2006)، ورغم قصرها الشديد والحصار الذي تعرضت له، قدمت فصولاً ثرية حول تداخل الديني مع السياسي عند حماس. كما كشفت عن آليات تقديم السياسي وسيادة النهج الواقعي والبراغماتي عند الحركة، وذلك في سياق حرص حماس على تكريس مكتسباتها السياسية والشعبية وفي سياق صراعها مع فتح وبقية فصائل التيار الوطني على اكتساب شرعية فلسطينية وتمثيلية.

وهو يرى أن حماس تعاملت بتسييس كبير في معظم الملفات، ووضعت كثيراً من الحمولة الأيديولوجية التي اصطبغت بها دينياً وشعاراتياً على مقاعد الاحتياط. لقد كان السياسي هو الذي يقود الديني، وليس العكس كما يظن كثيرون. ويمكن القول وبقدر كبير من الاطمئنان إن حماس انخرطت، وربما رغماً عنها وبحكم فوزها في الانتخابات، في دورة مكثفة للغاية من تسييس محلي وإقليمي ودولي ما كان لها أن تتعلم ما تعلمته خلالها لو بقيت عشر سنوات أو حتى أكثر في مقاعد المعارضة. هذه الواقعية "الحماسية" التي ترسخت خلال سنة أول حكم لحماس، تكونت من ناحية تاريخية على ثلاث أراضيات:

أولها الجذر الإخواني لحماس وما يحاول أن يوفره من مناهج تعامل عملية وبرامجية مع الواقع تتطرق على أساس إصلاحه وتغييره تدريجياً وليس على أساس التخلص منه ثورياً وجذرياً ودفعة واحدة..

الأرضية الثانية تتمثل في اتساع حجم الحركة وامتداد شعبيتها وتشعباتها والجمعيات الخدمية التابعة لها وما يتفرع عنها من التزامات مع شرائح شعبية عريضة، خاصة في أوساط الفقراء. **الأرضية الثالثة** التي كرّست واقعية حماس السياسية هي الطرف الموضوعي المحيط بقضية فلسطين. فهنا احترقت أصابع حماس في نار السياسة المعقدة التي قلصت خيارات الفلسطينيين (منظمة التحرير وحركة فتح وبقية التيارات الفلسطينية قبل حماس) وحشرتهم في زوايا بالغة الصعوبة. وهكذا فإن معالم "المقايسة الكبرى" التي يبدو أن حماس قد انخرطت فيها تتمثل في تخفيض السقف السياسي والمقاومي والاقتراب من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، مقابل تكريس الوجود السياسي في قلب الشرعية الفلسطينية التمثيلية.

واستكمالاً للبحث في الأزمة الفلسطينية يبحث الدكتور على خشان وزير العدل في حكومة سلام فياض وأستاذ القانون في جامعة القدس في دراسته بعنوان **النظام السياسي الفلسطيني وأزمة الشرعية** حول مفهوم الشرعية في النظام القانوني الفلسطيني في ظل تنازع القوى الذي شهدته الساحة الفلسطينية بين صلاحيات الرئيس ورئيس الوزراء عقب فوز حركة حماس بأغلبية برلمانية وتشكيلها لحكومة اللون الواحد. يقول الباحث إن منطلق الشرعية في فلسطين لا يستمد أصوله من الشعب ورضاه على قرارات الحكومة وتوجهاتها فقط وإنما من اعتراف الدول المحيطة ومدى الاعتراف الدولي ورضاه عن السلطة، أيضاً، حيث إن السلطة القائمة بقدر ما تعتمد في ثباتها واستمرارها وإمكانية تحولها لدولة في المستقبل على احترام حقوق الإنسان واستقلال القضاء واحترامها للحقوق والحريات فإنها يجب أن تقوم، أيضاً، على تسييس وتطوير تلك المبادئ وغيرها لخدمة النظام السياسي الفلسطيني.

وفي معرض دراسته يتساءل الباحث حول مقومات وطبيعة العلاقة الداخلية الفلسطينية والعلاقة الجدلية بين السياسي والمواطن في إطار النظام السياسي الفلسطيني وما هي العلاقة بين القانون والمواطن؟ وهل تجسيد مبدأ سيادة القانون وتطبيقه الصحيح يقودنا نحو الخروج من الأزمة الدستورية السياسية وبالتالي البدء بأولى خطوات الإصلاح؟ وهل يضمن تعديل القانون الأساسي المصالحة الوطنية ويجسد المأسسة ويكفل الحقوق الدستورية ويرسي دعائم ومبادئ سيادة القانون؟ وهو يرى أن تطبيق الديمقراطية في فلسطين يستوجب التعامل مع القواعد الديمقراطية السائدة من حيث الموضوع والشكل والتفاعل المجتمعي والنتائج حيث يمكن أن يلعب الدستور وكذلك التشريعات الأخرى دوراً مهماً في عملية الانتقال الديمقراطي وتعزيز النظام السياسي، لذا يجب علينا العمل على تحقيق المساواة والعدالة والتمسك بمبادئ الحرية وسيادة القانون وعدم التصرف كأطراف تحاول ديمقراطية شكل السلطة دون الخوض في جوهر الإشكاليات القائمة أو استخدام مصطلحات وتعابير الخوف من الحرية. ويستعرض الباحث ملامح النظام السياسي الفلسطيني في ظل القانون الأساسي الفلسطيني،

للإجابة عن العديد من التساؤلات المهمة والمتعلقة بطبيعة العلاقة بين السلطات في فلسطين وللحفر العميق حول طبيعة النظام السياسي السائد في فلسطين.

وبعد أن يستعرض النظام الأساسي في فلسطين يقول الباحث بأننا نجد أن التنظيم السياسي الفلسطيني يقوم على ثنائية الحكم لصالح: رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء على التوالي، ورئيس الدولة هو المفوض المباشر بالسيادة الوطنية ورئيس مجلس الوزراء هو المعين لممارسة الوظيفة الحكومية. ويخلص إلى أننا ومهما حاولنا أن نقدم الحجج والبراهين والأدلة على حجم الصلاحيات الممنوحة لكل من رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ونطاق مسؤولية كل منهما، إلا أن رئيس السلطة يأتي في المقام الأعلى وما زال يمتلك القدرة والقوة على الرغم من منح رئيس مجلس الوزراء صلاحيات واسعة.

وفي تحليله للواقع القانوني والدستوري في فلسطين يسجل الباحث أن الأهداف المعلنة للمشرع الدستوري الفلسطيني تتناقض مع التطبيق الواقعي لها حيث تعوزها الآليات العملية القادرة على منع انتهاك السيادة الشعبية وتقويضها لأسس النظام السياسي وانتهاك حقوق الإنسان في الممارسة وعدم القدرة على تفسير نصوصه لعدم احترام أحكام المحاكم وعلى رأسها المحكمة العليا. كما ينوه إلى حالة الضعف السائدة في القضاء أو عدم فاعليته قد شجعت جهات عديدة على التدخل في مرفق القضاء وعلى رأسها السلطة التنفيذية.

ويرى الباحث أن النظام السياسي الفلسطيني يفتقر إلى أية مشاركة حقيقية فاعلة على أرض الواقع للأحزاب السياسية على الساحة الفلسطينية، حيث تتمحور القوى الفاعلة بين رحى الحركتين الرئيسيتين فتح وحماس. ويظهر النظام السياسي الفلسطيني عدم وجود دور حقيقي للأحزاب السياسية بل إنه لا يوجد حتى الآن وصف وتعريف حقيقي لمفهوم الحزب في فلسطين أو ممارسة حقيقية للعملية الحزبية حيث يختلط العمل الحزبي بالعمل الثوري ومعظم الأحزاب الموجودة على الساحة الفلسطينية. وعلى صعيد السلطة التشريعية يلاحظ غياب إستراتيجية واضحة المعالم في التعامل مع القوانين أو تحديد الأولويات التشريعية رغم قيام السلطة بإعداد الكثير من القوانين خلال فترة حياة المجلس التشريعي. وفي الموضوع الرقابي ورغم أن المجلس قد تصدى للعديد من الملفات الحساسة والمهمة ومنها بعض الملفات الخاصة بالفساد إلا أن الكثير من تلك الملفات قد تم فتحها وإغلاقها دون متابعة ودون تحقيق أية نتائج عملية ملموسة على أرض الواقع.

في زاوية المقالات تخصص سياسات مقالات العدد الثلاثة للبحث في آفاق نجاح اتفاق مكة وفرص تطويره وتحسينه لضمان استقرار الحالة الفلسطينية. في مقالة بعنوان **قراءة في حكومة الوحدة الوطنية** يستعرض الدكتور رياض المالكي الذي سيشغل وزير الإعلام والخارجية في حكومة سلام فياض اللاحقة ظروف نشوء اتفاق مكة والحالة الفلسطينية ومواقف الأطراف. يرى المالكي بأن اتفاق مكة وحكومة الوحدة تأخرت بسبب تفضيل حركة حماس الحسم العسكري للموضوع المعلق بينها وبين الرئاسة، على أمل أن تؤثر النتائج على تركيبة تلك الحكومة وفي فرض وقائع جديدة قد تغير إيجابياً من وضعية الحركة سياسياً على حساب الوضع المتردي لحركة فتح ما قبل وما بعد الانتخابات الأخيرة. ولمّا فشل ذلك الخيار، انتقل العمل إلى الخيار

البديل والذي يحتاج إلى مزيد من الوقت لتوفيره وإلى اعتراف أولي بشراكة تقاسمية لمواقع القوة مع حركة فتح مما يقلل من احتمالات تحقيق النتائج نفسها التي كان بالإمكان تحقيقها عبر الخيار الأول. السؤال الرئيس هو: هل تم عملياً إغلاق فرص الخيار الأول (العسكري) بعد الانتقال إلى تبني الخيار الثاني (التفاوضي التقاسمي)، أم ما زال الباب مشرعاً أمام العودة إلى الخيار الأول في حال فشل الثاني أو توفرت الظروف لنجاح الأول؟. المناوشات الصغيرة التي حدثت هنا وهناك بعد اتفاق مكة وبعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية تؤكد أن الظروف ما زالت قائمة، خاصة وأن الاتفاق وحكومة الوحدة لم يعالجا أسباب المواجهات أو ينهيانها تماماً، وإنما تم تأجيلها والقفز عنها نتيجة لتوفر معطيات جديدة فرضت ذاتها على أولويات العمل السياسي للحركتين، في هذه المرحلة الزمنية على الأقل. ما قاله الباحث حدث بعد أقل من شهرين من صدور مقالته في المجلة من قيام حماس بعملية عسكرية في غزة لفرض وقائع جديدة في حزيران عام 2007.

ويكتب المالكي بأن الحكومة التي نجمت عن اتفاق مكة هي حكومة وحدة من حيث أنها تحمل برنامجاً واحداً يلتزم بتنفيذه جميع مكونات الحكومة من فصائل وحركات وأحزاب، ولكنها في المقابل حكومة اتفاق مصالح من حيث التقى الجميع لخدمة مصالحهم الحركية والحزبية في تركيبة مؤقتة، وقد تصبح دائمة إذا ما توفرت لها الظروف لذلك، لكنه يرى أنها حكومة مؤقتة ولن تصمد كثيراً في وجه التقلبات السياسية والاختبارات ذات الطابع المتأزم.

إلى جانب هذا يرى المالكي أن الاتفاق أضر بالعملية الديمقراطية الفلسطينية من حيث هيمنة الحزبين عبر اتفاق الشراكة على مجرى الحياة السياسية الفلسطينية. وانتهاء مفهوم المعارضة وأهميتها ضمن مبدأ الديمقراطية، بعدما تشكلت الحكومة من الغالبية العظمى من الأحزاب الممثلة في التشريعي، وفقدان المجلس التشريعي لقدراته في المساءلة والمحاسبة والتي تشكل على أساسها كبرلمان، بسبب أن غالبية أعضائه المنتخبين هم أعضاء في تنظيماتهم وحركاتهم التي توافقت فيما بينها على تشكيل الشراكة السياسية وترجمتها عبر قيام حكومة الوحدة الوطنية.

من جانبه يقول عماد غياظة أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت في مقالة له بعنوان **اتفاق مكة: ما بين تغليب المصالح وتغيب المصلحة** بأنه ليس من السهل على من يراقب الوضع الفلسطيني أن يضع تصوراً تقيماً للاتفاق الذي تم في مكة، بين (حركتي فتح وحماس، والرئاسة ورئاسة الوزراء)، فقد أظهرت المؤشرات الأولية لنتائج هذا الاتفاق والنصوص التي نشرت منه أنه لا يمثل اتفاقاً بمعنى الكلمة، وقد لا يعدو كونه تفاهات أو صفقة كما يقول عماد غياظة، فهو، أي الاتفاق، لم يتناول القضايا مثار الخلاف والتي أدت لاقتتال ونزيف دم لن يكون من السهل تجاوزه أو التغاضي عنه الآن أو بعد حين، من قبل من تضرر منه. ويقدم غياظة رؤية متشائمة للاتفاق وفرص نجاحه ويعتقد بأن الاتفاق لن يعمر طويلاً أكثر من بضعة أشهر. وهو تشاءم لسوء حظ الفلسطينيين ثبتت صحته. فما حدث في مكة هو تخدير مؤقت لحالة غير متوقع إنهاؤها أو تجاؤها أو تطويرها. وهي أن ما تم مرحلي ومؤقت وقد لا يصمد أمام أية هزة قوية، كنتاج لثقافة الانتقام والتجيش ونفي الآخرين وغيرها من التعبئة التي قامت بها الحركتان على مرّ سنوات طويلة. إن التجاذبات التي حكمت حركة فتح منذ الخروج من لبنان عام 1982 وحتى

الآن، قد تكون تخمرت داخل حركة حماس، وقد يؤدي ذلك زيادة على ما عانتها حركة فتح من تراجع وضعف وتفكك، إلى أن حماس ولكونها حركة تنطلق من مكونات أيديولوجية، فإن تجاذباتها الداخلية ستنتج جماعات دينية سياسية "مترتبة ومتطرفة" كما كان مع جماعة الإخوان المسلمين في البلدان العربية، وما ممارسات بعض المجموعات في قطاع غزة (حرق ومهاجمة وتهديد أماكن لا تتوافق ورؤيتها الدينية – القيمة).

حكومة "اتفاق مكة"، حكومة فتح وحماس بالدرجة الأولى، وليست حكومة وحدة وطنية، وإن شاركت فيها قوى أخرى لم تكن أمامها خيارات، أو عارضتها قوى أيضاً لم تتبق لها خيارات، ولكنها حكومة قد لا تعمر طويلاً، بضعة أشهر، وقد يقول قائل هذا تفاؤل مفرط.

بدوره يقدم الدكتور خالد صافي أستاذ التاريخ العربي المعاصر في جامعة الأقصى بغزة مجموعة من التوصيات التي يبنيتها بعد تحليله لنص الاتفاق، بهدف ضمان نجاحه. يكتب الدكتور خالد صافي بعنوان **اتفاق مكة واقع وتحديات** بأنه يمكن القول إن اتفاق مكة لم يأت بينود جديدة تختلف عما اتفق عليه في حوارات لجنة المتابعة الوطنية العليا في غزة، ولكن مما يشكل إضافة للاتفاق هو الرعاية السعودية له التي شكلت ضغطاً أدبياً على الطرفين بالرغم من عدم تدخلها المباشر في جلسات الحوار كما ذكر. ويضيف إن توقيع اتفاق مكة قد لا يعني حلاً لجميع التناقضات بين طرفيه، ولكنه يشكل أرضية يمكن البناء عليها. وخطوة بل خطوات على طريق تعزيز مبدأ الشراكة السياسية، وترسيخ نظام التعددية السياسية في السلطة الوطنية الفلسطينية. ويأخذ الكاتب على اتفاق مكة أنه اقتصر فقط على الفصيلين الكبيرين ولم يشمل باقي الفصائل الوطنية والإسلامية الأخرى.

وبصراحة يقول الكاتب إن الاتفاق لا يمكن أن يضمن له النجاح إلا بتغيير حقيقي وجوهري في موقف حركتي حماس وفتح، ويتمثل ذلك بالاحتكام لمبدأ الشراكة الحقيقية والتخلي عن سياسية التهميش والإقصاء والاستئصال التي سادت الممارسة السياسية في الفترة السابقة.

إن نجاح الاتفاق يتطلب اتخاذ خطوات على الأرض لرأب الصدع في جدار الوحدة الوطنية. وأن هذه الخطوات يجب أن تشمل معالجة آثار الجروح التي أحدثها الصراع الداخلي.

وبحق يرى الكاتب أن الاتفاق الذي تم لن يكتب له النجاح إذا استمر الاستقطاب الحاد الذي يسود الشارع الفلسطيني. ويدعو إلى تعزيز التعددية السياسية على أساس تعميق الثقافة الوطنية ضمن خطة تربوية تنهض بها جميع المؤسسات الوطنية والإسلامية. وأن تتخلى الفصائل عن نهجها في التعبئة الحزبية الضيقة. وأن تتم استعادة المنظومة القيمية المجتمعية القائمة على التسامح واحترام الصغير للكبير والجار لجاره.

ويحذر الكاتب من النظر للاتفاق على أنه استجابة لظروف طارئة، وأنه يشكل اتفاقاً مرحلياً توفيقياً لتجاوز الأزمة القائمة، أو كما يحلو للبعض تسميته "استراحة محارب". حيث من الممكن أن يتم ترسيخ مبدأ الشراكة في ظل أي انتخابات تشريعية مستقبلية. وأن يدرك الطرفان أن المتغيرات في الساحة الفلسطينية تستوجب تغييرات جوهرية في النظام السياسي الفلسطيني يتم فيها تجاوز التفرد والهيمنة للفصيل الواحد. وأن يعي قادة الطرفان أن الشراكة رؤية وثقافة ونهج وممارسة وليست مجرد شعار يرفع.

فما تم من اتفاق على المبادئ يتطلب حسن النوايا والمسؤولية العالية من قبل الطرفين عند معالجة التفاصيل ويرى أن هذا التفاؤل بنجاح الاتفاق لا يعمي أعيننا عن معوقاته الداخلية والخارجية التي تتطلب جهود الجميع لتجاوزها وتظليلها برؤية واعية وروح نقدية جادة للذات على المستوى الفردي والفصائلي والمجتمعي.

وحول طاولة ندوتها المغلقة تحاور سياسات أقطاب حكومة الوحدة الوطنية ليتحاورا بصوت عال ويتناقشوا ويعصفوا بأفكارهم ويقدموا رؤيتهم ومواقفهم حول الاتفاق ومستقبل العلاقات الوطنية. يجلس حول طاولة سياسات ممثلاً عن حركة فتح أمين سر الحركة في قطاع غزة وقتذاك النائب ماجد أبو شمالة، وعن حركة حماس الناطق باسم حكومتها وقتذاك أيضاً الدكتور غازي حمد، وعن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عضو المكتب السياسي للجبهة وممثلها في حكومة الوحدة الوطنية السيد صالح زيدان. ويدير الندوة رئيس تحرير مجلة سياسات الدكتور عاطف أبو سيف.

وتعزيزاً لدراسة السياسة العامة في فلسطين وتعميقاً للبحث فيه تقوم مجلة سياسات بدءاً من العدد الثاني بتقديم ملف يحتوي على دراسات متخصصة في شؤون السياسة العامة سواء النظرية أو التطبيقية.

يقوم الدكتور ممدوح إسماعيل صبري من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بتقديم رسداً تحليلياً لمشكلات دراسة السياسات العامة في الوطن العربي من خلال مراجعتها للحالة المصرية. ويلي ذلك عرض لهذه المشكلات في الكيانات غير السيادية استرشاداً بالحالة الفلسطينية. ويقسم صبري دراسته المعنونة مشكلات دراسة السياسات العامة في الوطن العربي: **مصر نموذجاً، مع إحالة إلى الكيانات غير السيادية: فلسطين نموذجاً**

إلى محورين يتعلق الأول بمشكلات دراسة السياسات العامة في الوطن العربي - مصر نموذجاً: والذي يقوم خلاله بتحليل الرسائل العلمية التي نوقشت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة خلال الفترة من 1990 - 2006. وباستقراء الدراسات محل التحليل يلمح الباحث بدايات اهتمام بسياسات عامة جديدة لم تحظ في السابق بالاهتمام نفسه، وذلك من قبيل سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، والسياسات البيئية، والسياسات المالية. ويرى أن هذا الاهتمام انعكاساً للتغيرات العالمية المعاصرة، وانتشار مفهوم العولمة. وبداية الحديث عن سياسات عامة عالمية (Global Public Policy) وهو توجه يعبر عن تغيير في دراسات السياسات العامة للتعبير عن تحول الدولة الحديثة من دولة رفاهة (Welfare State) إلى دولة تنافس (Competition State

غير أنه يسجل أنه لا تزال هذه السياسات التي بُدئ الاهتمام بها كالسياسات البيئية، وسياسات حقوق الإنسان، وغيرها، بحاجة إلى مزيد من الاهتمام، وهو ما سيلبي بيانه فيما بعد. مثلاً يلاحظ الباحث أنه من بين (ثمانين) رسالة علمية تمت مناقشتها في الفترة المحددة، تعددت القضايا

والسياسات التي تم تناولها، ويتبدى جلياً أن الباحثين لا يزالون يولون الاهتمام الأكبر للسياسات التقليدية ولا تزال قضايا السياسات "الجديدة" مثل حقوق الإنسان، والمرأة، والبيئة بحاجة إلى مزيد من الاهتمام

ويصنف الباحث الرسائل العلمية التي يناقشها بحسب اتجاهات البحث في السياسات العامة إلى عدة (1) دراسات تعنى بمدخلات أو محددات السياسات. (2) دراسات تُعنى بعملية صنع السياسات ذاتها. (3) دراسات تُعنى بمضمون السياسات. (4) دراسات تعنى بتنفيذ السياسات. (5) دراسات تعنى بتقييم السياسات.

يتناول المحور الثاني في الدراسة مشكلات دراسة السياسات العامة في الكيانات غير السيادية، ويبحث بالتحليل الحالة الفلسطينية. وتقوم الدراسة باستخلاص النتائج المتعلقة بهذا المحور من واقع المراجعة الأولية لدراسات برنامج: "دراسات التنمية" التابع لجامعة بيرزيت في الفترة من التسعينيات وحتى 2006، وتركز الدراسة على (41 دراسة) صدرت عن برنامج دراسات التنمية في بيرزيت تتعلق بالسياسات العامة. ويلاحظ الباحث أن قضايا التنمية البشرية حظيت - في مجملها - بالقدر الأكبر من هذه الدراسات حيث تناولت (6 دراسات) موضوع التنمية البشرية - وذلك بنسبة (14.6%). وجاءت في المرتبة الثانية قضايا الإصلاح السياسي؛ حيث تناولتها (4 دراسات)، وحظي بالعدد نفسه موضوع تقدير الاحتياجات المجتمعية، وموضوع النوع الاجتماعي، وذلك بنسبة (9.7%) لكل منهما. ثم قضيتا اللاجئين، والزراعة، وذلك بواقع (3 دراسات) لكل منهما وبنسبة (7.3%). ثم قضيتا التمويل، والتنمية الاقتصادية، بواقع دراستين لكل منهما وبنسبة (4.8%) لكل منهما. وجاءت بعد ذلك موضوعات مهمة منها: الفقر، الأطفال، الصحة، التعليم، البيئة، حقوق الإنسان، سياسات مناطق ما بعد الاحتلال، أدوار بعض الفاعلين، مجتمع المعرفة، دور المقاومة، المبادرات المحلية، الاحتياجات الخاصة، التخطيط الاقتصادي، العمالة. وقد حظي كل من هذه القضايا بدراسة واحدة وذلك بنسبة (2.4%) لكل منها. ويتنتج الباحث من هذه المعطيات أن أوضاع الكيانات غير السيادية تترك أثرها على طبيعة موضوعات السياسات العامة المطروحة فتظهر قضايا اللاجئين، والمقاومة ودورها، والقضايا الإنسانية.

ويخلص الباحث من واقع القراءة الأولية للدراسات محل التحليل في السياقين المصري والفلسطيني أن اتجاه الباحثين في السياسات العامة - أو على الأقل أغلبهم - في التعامل مع السياسات العامة عادة ما يكون بأدوات السياسة محل التحليل ذاتها، دون أن يعطوا اهتماماً كافياً لعلم "تحليل وتقييم السياسات العامة" كعلم مستقل، وهو ما يؤثر كثيراً في تعاملهم مع السياسات العامة. فمناهج البحث المستخدمة - إلا قليلاً - هي ذاتها المستخدمة في تحليل أو تقييم الظواهر الاجتماعية الأخرى، ويقترح الباحث استخدام أدوات تحليلية خاصة بعلم السياسات العامة.

في الدراسة الثانية التي شملها هذا العدد من سياسات في زاوية السياسات العامة يقوم الباحث محمد الأسطل بدراسة المعنونة تحديات السياسة الصحية في فلسطين ما بين النظرية والتطبيق بتحليل وتقييم أداء السياسة الصحية في فلسطين في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية متوقفاً عند

العام 2006. ولتحقيق ذلك يقوم الباحث بتحليل أربع مداخل أساسية تتمثل بدراسة أولويات السياسات الصحية في فلسطين، دراسة العناصر الرئيسية للنظام الصحي الفلسطيني، دراسة تطور عرض مدخلات الصحة، ودراسة مخرجات الصحة لتحديد ناتج السياسة الصحية ومدى فعاليتها.

ويستخدم الباحث ثمانية مؤشرات للنظر في وضع النظام الصحي في فلسطين. تشمل هذه المؤشرات (1) التوجهات السياسية للنظم الصحية (طبيعة السياسة الصحية) وهي ترتبط بالأهداف القومية السكانية المتعلقة بالخصوبة والزيادة السكانية؛ (2) التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية، والتغذية، ونمط المعيشة التي يحياها الفرد، قروياً كان أو مدنياً في كافة البلدان؛ (3) توجهات التعامل مع الأضرار البيئية وتشمل الإمداد بالمياه النقية ووسائل الصرف الصحي والتخلص من الفضلات؛ (4) الموارد الصحية سواء البشرية أو المالية أو البنية التحتية للمنظمات والوحدات؛ (5) نمو النظام الصحي وتطوره والسياسات الاستراتيجية، والتعاون بين القطاعات الصحية، وتنظيم القطاع الصحي وقطاعاته الرأسية والأفقية؛ (6) قراءة الخدمات الصحية الناتجة من النظام المطبق فيما يتعلق بالتعليم الصحي، والثقافة الصحية، ورعاية الأمهات والحوامل والأطفال، وكافة برامج الخدمات الصحية؛ (7) الموقف الصحي القائم من ناحية معدل الإصابة بالأمراض حسب تصنيفاتها، والعمر المتوقع عند الميلاد، وعند بدايات سن معين، واتجاه الوفيات ومسبباتها ومعدلاتها الكلية والنسبية؛ (8) بجانب مؤشرات النظرة المستقبلية، بما يسمى التقدير الكلي للموقف الصحي الشامل والمقومات الصحية الاستراتيجية، ثم الانتقال إلى النظرة المستقبلية، وأخيراً الوصول إلى الاستراتيجيات الصحية المقترحة.

يلحظ الباحث أن عدم تطور قطاع الصحة الفلسطيني الناتج عن البيئة السياسية والأمنية إلى غياب اليات سليمة للتنظيم وتطوير السياسات الصحية المتوسطة وبعيدة المدى. وهو الأمر الذي أدى إلى غياب التنسيق المطلوب والفعال بين مزودي الخدمة الصحية (وزارة الصحة، الاونروا، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص). وينصح الكاتب بإعادة النظر في ضرورة هذا التنسيق مع التركيز على أهمية أن لا يتم التنسيق بين القطاعات الأربعة بصورة منفصلة عن العوامل التنموية الأخرى كالقضاء على الأمية، وزيادة الدخل، وتوفير المياه النقية، وخدمات الصرف الصحي، وتحسين الإسكان، والحفاظ على البيئة، وتعزيز دور المرأة وغيرها من العوامل المكملة للخدمة الصحية.

وحسب الباحث فإن القطاع الصحي لفلسطين يعاني من العديد من المشاكل، والتي أبرزها الازدحام الشديد في المرافق الصحية، وخاصة العيادات والتي لا يتناسب عددها مع الاحتياجات السكانية. بالإضافة إلى أن توزيع مراكز الرعاية والمستشفيات لا تراعى دائماً التوزيعات السكانية، كما تعاني معظم الصيدليات التابعة للعيادات والمستشفيات الحكومية وتلك التابعة لوكالة الغوث وحتى القطاع الأهلي من نقص مستمر في الأدوية خاصة أدوية الأمراض المزمنة كالسكري والضغط. وينتقد الكاتب نظام التأمين الصحي الفلسطيني من حيث كونه أقرب إلى النظام المالي، عملياً عن كونه نظام تأمين صحي يهتم بتطوير الخدمات الصحية المقدمة

للمشتركين فيه كماً ونوعاً، وقد ارتكز نظام التأمين الصحي الفلسطيني في مضمونه بجمع الأموال دون النظر لطبيعة الخدمات الصحية المقدمة.

بالطبع فالباحث لا يغفل أثر السياسات الإسرائيلية المتمثلة في الإغلاقات المتكررة على إعاقة دخول المستلزمات الطبية والأدوية والتطعيمات اللازمة ومجمل المستلزمات الطبية.

في زاوية "شؤون دولية" تقدم الباحثة ميسون المزين قراءة لتداعيات فوز الحزب الديمقراطي الأميركي بالانتخابات النصفية في تشرين الثاني 2006، وتوليه رئاسة الكونغرس بمجلسي الشيوخ والنواب على السياسة الخارجية الأمريكية وعلى مقدره الرئيس بوش في التفرد بصنع هذه السياسة خاصة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط.

في دراستها المعنونة الكونغرس الأميركي الجديد: صفحة جديدة في السياسة الخارجية أم أجندة جمهورية بتعديلات ديمقراطية تركز ميسون المزين على مدى فاعلية الدور الضاغط للكونغرس الديمقراطي فيما يخص توجهات الإدارة الأميركية الحالية بقيادة بوش والتغييرات المتوقعة في أجندة سياستها الخارجية فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط من العراق مروراً بإيران وسورية وانتهاء بالقضية الفلسطينية وتفرد جانياً هاماً من مساحتها إلى النظر في عملية نشر الديمقراطية التي تتصدر جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. تبدأ الدراسة بالتعريف بالنظام السياسي الأميركي وهيئاته الرئيسية وآلية صياغة السياسة الخارجية، مع إعطاء لمحة عامة عن الحزبين الأميركيين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي. ثم تنتقل الدراسة لتحليل السياسة الخارجية الأميركية في المناطق المذكورة.

وترى الباحثة أن الكونغرس بصفته الهيئة التشريعية للولايات المتحدة الأميركية سوف يمارس دوراً رقابياً على مؤسسة الرئاسة التي تمثل الجهة التنفيذية، بحيث يمكن للكونغرس أن يقوم بمهمته التقليدية من طرح الأسئلة الصعبة (في الجلسات التحقيقية ولساعات الاستماع) على الرئيس بوش وحكومته حول أجندة السياسة الخارجية وأولوياتها فيما يخص الملفات الساخنة وعلى رأسها قضية العراق - التي كانت القضية المركزية في الانتخابات النصفية والتي ستبقى القضية الأساسية في انتخابات الرئاسة المقبلة - وانسحاب الجيش الأميركي منها، بالإضافة إلى إثارة القضايا الأخرى الشرق أوسطية كالملف النووي الإيراني ومستقبل عملية السلام والملف اللبناني وسورية، إلى جانب استخدام الكونغرس لصلاحياته بالتحكم بالميزانية للأغراض العسكرية مما سيؤثر بالتالي على مسار الرئاسة ولاحقاً على انتخابات الرئاسة في 2008.

وتخلص الباحثة إلى أن هناك عدد من التغييرات المتوقعة في أداء السياسة الخارجية للولايات المتحدة مع فوز الديمقراطيين بأغلبية مقاعد الكونغرس. رغم أن المحقق أن انتخابات التجديد النصفي للكونغرس زاد فيها تأثير السياسة الخارجية على العوامل الداخلية، فقد لا يحدث تغيير جذري في السياسة الخارجية الأميركية وبخاصة تجاه الشرق الأوسط. فيما يتعلق بالعراق ترى الباحثة أن إدارة بوش ستستمر في التعاون مع الحكومة وبالتنسيق مع دول الجوار بهدف الحد من العنف في العراق وضبط الوضع الأمني فيه، إلا أنها لن تنسحب من العراق وفق شروط الكونغرس الجديد.

بخصوص فلسطين فإن الإدارة الأميركية لن تحرك عملية السلام كل ما يجري، لن يكون أكثر من حركة دبلوماسية أميركية نشطة متمثلة بتكثيف اللقاءات مع الأطراف ذات العلاقة، دون وجود مبادرة سياسية حقيقية يمكن أن تطبق وفق آلية ملزمة ومشروطة بسقف زمني وتفضي إلى نتائج ملموسة وفيما يتعلق بكل من سورية وإيران، هناك توجه لاعتماد الحوار الدبلوماسي معهما بهدف المساعدة على تحسين الوضع في العراق، وفي المقابل يتم التخفيف على سورية فيما يتعلق بالملف اللبناني، وعلى إيران فيما يخص برنامجها النووي. وفي مجال التحول الديمقراطي، ستتابع الإدارة الأميركية البروباغندا الإعلامية حول استمرار دعمها لنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط الموسع، و في الوقت نفسه ستحاول الموازنة بين سعيها للدفع ببرنامح الإصلاح وبين المحافظة على علاقتها بالأنظمة العربية القائمة، وستحاول تسييس الأحزاب المتطرفة والدينية ودمجها في النظام السياسي لاحتوائها والحد من نشاطاتها المناوئة للمصالح الأميركية. وسيظل ملف الإرهاب واحداً من أهم الملفات في السياسة الخارجية الأميركية، فهناك إجماع من قبل الإدارة الأميركية والكونغرس الجديد على الاستمرار في الحرب ضد الإرهاب.

في زاوية المكتب تقدم الباحثة رنا أبو صبيعة قراءة مطولة للجزء الثاني من كتاب رئيس الوزراء السابق السيد أبو علاء قريع "الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات: مفاوضات كامب ديفيد (طابا واستكهولم: 1995-2000)" الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية العام 2006. كما يقدم الباحث السويسري الدكتور بنوا شالا من الجامعة الأوروبية بفلورنسا عرضاً لكتاب الصحفي جوناثان كوك "الدم والدين: نزاع القناع عن الدولة اليهودية الديمقراطية" الصادر بالإنجليزية عن دار بلوتو في لندن عام 2006.

إلى جانب تقوم سياسات بتقديم مجموعة من الإصدارات الجديدة باللغة العربية والإنجليزية في زاوية المكتبة في نهاية العدد.